تقرير

الاحتجاجات العمالية في الأردن خلال عام 2011

قراءة تحليلية

سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني

إعداد:
المرصد العمالي الأردني
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
بالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرت

شباط، 2012
عمان – الأردن

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

Phenix الفينيق
للدراسات الإقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

الفينيق
للدراسات الإقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وابحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يسعى المركـــــــــز للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في الأردن من خلال تطوير وتحديث المجتمع الأردني إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وتشريعياً، والعمل على بناء الأردن الديمقراطي القائم على أسس الحرية والعدل والمساواة، وضمان الحقوق الانسانية الأساسية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمدنية لجميع الأردنيين، وذلك من خلال إعداد الدراسات والتقارير واستطلاعات الرأي، وبناء قواعد بيانات تغطي مختلف مجالات التنمية التي تسهم في تحقيق رسالة المركز.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

مؤسسة فريدريش إيبرت (FES)

مؤسسة ألمانية غير ربحية، تقوم على مبادئ الديمقراطية الاجتماعية، تأسست في عام 1925 وافتتحت مكتبها في عمان سنة 1986، وتهدف لدعم الفعاليات السياسية والمنظمات غير الحكومية في مساعيها للإصلاح وللمشاركة الفعالة في الحياة السياسية على جميع مستوياتها ومساعدة صانعي القرار الاقتصادي والاجتماعي للتغلب على تحديات العولمة وإيجاد الحلول المؤدية إلى العدالة الاجتماعية والاستقرار. كما تهدف الى مساعدة المؤسسات النسائية في جهودها من أجل تحسين مستوى مشاركة المرأة ومساواة النوع الإجتماعي في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

المرصد العمالي الأردني
Jordan Labor Watch

المرصد العمالي الأردني

برنامج مشترك بين مركز الفينيق ومؤسسة فريدريش ايبرت - الاردن ، يعمل المرصد على رصد واقع وآفاق تطور الحركة العمالية والنقابية الأردنية والدفع باتجاه تطوير التشريعات العمالية بالمشاركة مع الاطراف ذات العلاقة ووفق معايير العمل الدولية بما يسهم في تحسين ظروف العمل لجميع العاملين في الأردن. ويقوم المرصد بإعداد التقارير ونشرها حول واقع العاملين في الأردن ويتابع الأنشطة النقابية المختلفة ساعيا لتسهيل تبادل الخبرات العمالية والنقابية بين الأردن والدول العربية والعالمية بهدف الاستفادة من تنوع تجاربها.

تنويه:
إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ومؤسسة فريدرك ايبرت غير مسؤولين عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق التقرير

تقرير

الاحتجاجات العمالية في الأردن خلال عام ٢٠١١

قراءة تحليلية

سلسلة تقارير المرصد العمالي الأردني

إعداد:

المرصد العمالي الأردني
مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت

شباط، ٢٠١٢
عمان – الأردن

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

Phenix الفينيق
للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

المحتويات

مقدمة	٧
منهجية التقرير	٩
قراءة في الأرقام	٩
قراءة في الأسباب	١٢
عدد أيام الاحتجاجات العمالية	١٤
توزيع الاحتجاجات العمالية على القطاعات الاقتصادية	١٥
تعامل الحكومة مع الاحتجاجات العمالية	١٧
الخلاصة والتوصيات	١٨

مقدمة

شهد الاردن عام 2011 تزايدا غير مسبوق في عدد الاحتجاجات العمالية قياسا بالعام الذي سبقه ,حيث بلغ عددها 829 مقابل 139 احتجاجا عماليا في عام 2010.[1]

وبين التقرير أن غالبية الاحتجاجات العمالية تركزت في القطاع العام، بنسبة 58.5% من إجمالي الاحتجاجات بواقع 485 احتجاجاً، و 309 احتجاجا في القطاع الخاص بنسبة 37.3%، و 35 احتجاجا نفذ من قبل عاطلين عن العمل بنسبة 4.2 بالمائة.

وأن غالبية النقابات العمالية المعترف بها رسميا منعزلة بالكامل عن الحراك العمالي في الميدان ومواقع العمل، إذ أن الغالبية الساحقة من الاحتجاجات العمالية 98% تم تنفيذها من قبل مجموعات عمالية ونقابية ليس لها علاقة بالنقابات العمالية القائمة السبعة عشرة واتحادها العام، إذ بلغ عدد الاحتجاجات العمالية التي قامت بتنفيذها النقابات العمالية المعترف بها رسميا 17 احتجاج عمالي فقط.

وتأتي هذه الاحتجاجات كتعبير صارخ عن وجود أزمة اقتصادية اجتماعية يعيشها الاردن، بالتزامن مع وجود مجموعة من العوامل التي دفعت أعدادا كبيرة من العاملين للاحتجاج على ظروف عملهم الصعبة. ويعتبر الربيع العربي الذي انطلق من تونس في نهاية عام 2010 من أهم العوامل التي دفعت العمال في الاردن للخروج إلى الشارع رفضا لواقع عمل سيء عانوا منه لعقود، إذ جاء الاحتجاج غير المسبوق لمحمد البوعزيزي "عامل القطاع غير المنظم في تونس" عندما اضرم النار في نفسه رفضا للفقر والبطالة وتحديا لواقع اقتصادي واجتماعي وسياسي وصل الى مستويات لا يمكن تحملها من قبل غالبية المواطنين العرب، فكانت بداية انفراط حبات مسبحة الخضوع واعلان تدشين مرحلة جديدة في المنطقة على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والأردن لم يكن استثناءً، إذ كانت بدايات الحراك من القطاعات الأكثر تهميشا في المجتمع ومن ضحايا نماذج التنمية التي تم تطبيقها في الأردن خلال العقود الماضية.

وساهمت في دفع الحراك عوامل وظروف كثيرة ولعل أبرزها تراجع شروط العمل لغالبية العاملين في الأردن من حيث الانخفاض في معدلات الأجور والحد الأدنى لها[2]إلى جانب ذلك عدم تمتع قطاعات واسعة من العمال بالحقوق العمالية الأساسية التي نصت عليها تشريعات العمل الأردنية وتشمل ساعات العمل اليومية والإجازات السنوية والمرضية والرسمية وتوفر وسائل الصحة والسلامة المهنية والاستفادة من التأمينات الاجتماعية التي توفرها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وغياب التأمينات الصحية وغيرها من شروط العمل.

هذا إلى جانب حرمان غالبية العاملين في الأردن من حق التنظيم النقابي، بسبب التشريعات العمالية التي تحرم قطاعات واسعة منهم من هذا الحق لأسباب مرتبطة بنظام التصنيف المهني الصادر عن وزارة العمل والذي حدد المهن المسموح لها تأسيس نقابات والانتساب اليها والتي اقتصرت على سبعة عشرة نقابة لم يتم زيادتها منذ ما يقارب أربعة عقود، وإما بسبب ضعف غالبية النقابات العمالية الأردنية.

1. مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، تقرير المرصد العمالي حول الاحتجاجات العمالية لعام 2010.
2. ارتفع الحد الادنى للاجور في الأردن من 150 دينارا الى 190 دينارا منذ بداية الشهر الجاري الأول من شباط 2012.

ونتيجة لضعف النقابات العمالية في إطاريها القانوني والتنظيمي تمرد العامل على واقعه وطالب بتسريع عجلة الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، وزاد ضعف وانعزال غالبية التنظيمات العمالية القائمة من الحاح العديد من القطاعات العمالية للدفاع عن حقوقهم دون الأخذ بعين الاعتبار القيود القانونية التي تحظر تشكيل نقابات وتحظر التجمع دون إذن مسبق من وزارة الداخلية أو الجهات الرسمية ذات العلاقة ، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن هذه القيود القانونية لم تعد تتلاءم وطبيعة التحولات والتغيرات التي يعيشها المجتمع الأردني وحاجاته.

منهجية التقرير

يهدف هذا التقرير إلى تقديم قراءة تحليلية اقتصادية واجتماعية للاحتجاجات العمالية في الأردن خلال عام 2011، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في ذلك، إذ تم رصد وتوثيق جميع الاحتجاجات العمالية من خلال التواصل المباشر مع منفذي هذه الاحتجاجات والوقوف على تفاصيلها، بالإضافة إلى متابعة التغطية الصحفية التي قامت بها مختلف وسائل الإعلام الأردنية الورقية والالكترونية والمرئية والمسموعة والمتعلقة بالشؤون العمالية في الاردن.

ومن الجدير بالذكر أن الاحتجاجات العمالية الوارد ذكرها في هذا التقرير تم رصدها وتوثيقها بشكل يومي وضمن الامكانات المتوفرة والمتاحة لفريق عمل المرصد العمالي الاردني ، حيث يعتقد هذا الفريق أنه تمكن من رصد الغالبية الساحقة من الاحتجاجات العمالية، ومن الممكن أن تكون هنالك احتجاجات عمالية اخرى لم يتم رصدها، الا ان الفريق يعتقد أنها قليلة جداً، ولهذه الغايات وجب التنويه.

هذا وقد تم تبويب الاحتجاجات العمالية التي تم رصدها حسب تاريخ تنفيذها ومدتها وأهدافها والمجموعات العمالية وفق القطاعات التي يعملون فيها وفيما اذا كانوا يعملون في القطاع العام أم في القطاع الخاص، ومن ثم تم تبويبها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم قياس بعض العلاقات بين أهداف الاحتجاجات العمالية والقطاعات الاقتصادية التي يعملون فيها.

قراءة في الأرقام

بلغ مجموع الاحتجاجات العمالية خلال عام 2011 (829) احتجاجا موزعين على القطاعين العام والخاص وقطاع العاطلين عن العمل، وتركزت غالبية هذه الاحتجاجات في القطاع العام، إذ بلغت نسبة الاحتجاجات العمالية للعاملين في القطاع العام 58.5% من إجمالي الاحتجاجات بواقع 485 احتجاجاً، و 309 احتجاجا في القطاع الخاص بنسبة 37.3%، و 35 احتجاجا نفذ من قبل عاطلين عن العمل بنسبة 4.2 بالمائة.

ومن الملفت للنظر أن القطاع العام هو صاحب النصيب الاكبر من هذه الاحتجاجات بالرغم من ان هذا القطاع يعد الأكثر استقرارا من القطاع الخاص ويتسابق غالبية الأردنيين للعمل فيه، ويظهر جلياً ازدياد عدد الاحتجاجات في القطاع العام خلال عام 2011 عما كان عليه في عام 2010 ، (لمعرفة التفاصيل حول الاحتجاجات العمالية في الاردن لعام 2010 يرجى الاطلاع على تقرير الاحتجاجات الصادر عن المرصد العمالي الاردني في شباط 2011) وتعود هذه النسب المرتفعة من الاحتجاجات العمالية في القطاع العام الى

تفاقم أوضاع عمال المياومة والبلديات الذين نظموا سلسلة من الاحتجاجات المطالبة بثبيتهم وتحسين الظروف المعيشية لهم إلى جانب احتجاجات المعلمين والأطباء والممرضين والصيادلة العاملين في القطاع العام.

والملفت للنظر كذلك أن الغالبية الساحقة من الاحتجاجات العمالية 98% التي تم رصدها تم تنفيذها من قبل مجموعات عمالية ونقابية ليس لها علاقة بالنقابات العمالية القائمة السبعة عشرة واتحادها العام، إذ بلغ عدد الاحتجاجات العمالية التي قامت بتنفيذها النقابات العمالية المعترف بها رسميا 17 احتجاجا عماليا فقط. واقتصرت على محدود جدا من النقابات العمالية تمثلت في نقابة العاملين في الكهرباء والعاملين في البترول والكيماويات والعاملين في البناء والأخشاب والعاملين في المصارف والتأمين. الأمر الذي يشير الى حجم العزلة الكبير التي تعيشه النقابات العمالية المعترف بها رسميا واتحادها العام.

وفيما يتعلق بطبيعة الاحتجاجات العمالية، فقد تم تقسيمها لغايات هذا التقرير الى اضرابات واعتصامات وتهديدات بهذه الإجراءات ، حيث بلغت نسبة الاعتصامات خلال 2011 (52.8%) بواقع 438 اعتصاما عماليا، أما الاضرابات العمالية فشكلت ما نسبته 35 % بواقع 290 إضراب عمالي، وبلغت نسبة العمال الذين قاموا بالتهديد بإجراءات احتجاجية (12.2%) بواقع 101 تهديداً عمالياً كانت غالبيتها من قبل النقابات العمالية؛ كنقابة العاملين في الكهرباء ونقابة العاملين في البترول والكيماويات إلى جانب نقابة العاملين في الخدمات العامة والمهن الحرة ونقابة العاملين في البناء والأخشاب، إذ تم تلبية غالبية المطالب قبل تنفيذ الاحتجاجات.

جدول (1): توزيع الاحتجاجات العمالية خلال العام 2011 حسب قطاع العمل

قطاع العمل	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية
القطاع العام	485	% 58.5
القطاع الخاص	309	% 37.3
قطاع العاطلون عن العمل	35	% 4.2
المجموع	**829**	**% 100**

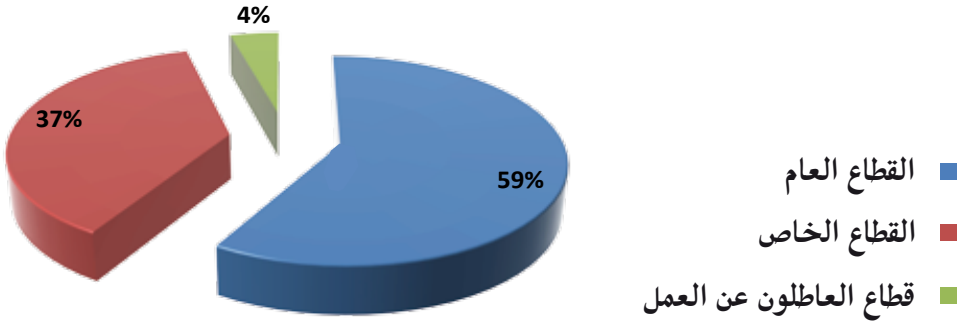

وفي قراءة للاحتجاجات العمالية في عام 2011 وفقا لتوزيعها على الأشهر، كانت اعلى نسبة للاحتجاجات في شهر آذار حيث بلغ عددها 137 احتجاجا عماليا بنسبة 16.5 بالمائة، ويعود ذلك بشكل ملموس الى ذروة الاحتجاجات في المنطقة العربية حيث تمكن الشعب التونسي والشعب المصري من الاطاحة برأسي النظام آنذاك.

وبسبب نجاح الثورة الليبية وتصاعد الاحتجاجات في كل من اليمن وسوريا أثر ذلك على حراك العمال في الاردن حيث بلغ عدد الاحتجاجات في شهر كانون الاول 98 احتجاجا عماليا بنسبة 11.8 بالمائة، أما في حزيران فبلغ عدد الاحتجاجات 89 احتجاجا بنسبة 10.7 بالمائة، وفي شهر نيسان بلغت نسبة الاحتجاجات 10.3% ما يعادل 85 احتجاجا عماليا، تلاها في شهر ايار إذ بلغ عدد الاحتجاجات العمالية فيه 75 احتجاجا وبنسبة 9بالمائة، بينما شهر شباط فبلغ عدد الاحتجاجات فيه 66 احتجاجا وبنسبة 8 بالمائة، في حين بلغت الاحتجاجات في شهر تشرين الاول 61 احتجاجا وشكلت ما نسبته 7.4 بالمائة من الاحتجاجات، أما في شهر تشرين الثاني فقد كانت نسبة الاحتجاجات 7.2 بالمائة أي ما يعادل 60 احتجاجا عماليا، تلاها شهر تموز 54 احتجاج عمالي وبنسبة 6.5 بالمائة، اما الاشهر ايلول وآب وكانون الثاني فكان عدد الاحتجاجات فيها 39، 33، 32 احتجاج عمالي على التوالي وبنسبة 4.7 بالمائة، 4.0 بالمائة، 3.9 بالمائة على التوالي.

جدول (2) توزيع الاحتجاجات العمالية خلال العام 2011 حسب الاشهر

الشهر	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية
كانون الثاني	32	% 3.8
شباط	66	% 8.0
آذار	137	% 16.5
نيسان	85	% 10.3
أيار	75	% 9.0
حزيران	89	% 10.7
تموز	54	% 6.5
آب	33	% 4.0
أيلول	39	% 4.7
تشرين الأول	61	% 7.4
تشرين الثاني	60	% 7.2
كانون الأول	98	% 11.8
المجموع	**829**	**% 100.0**

قراءة في الأسباب

تنوعت اسباب الاحتجاجات التي نفذها العمال في الأردن خلال عام 2011 ، إذ شملت المطالبة بزيادة الأجور و الاعتراض على الفصل من العمل والمطالبة بالتثبيت وتحسين المنافع والحوافز والمطالبة بتأسيس نقابات جديدة ومحاربة الفساد داخل اتحاد نقابات عمال الأردن، إلى جانب أسباب أخرى تمثلت بتحسين بيئة العمل بشكل عام، حيث تقدمت المطالبة بزيادة الأجور عن سواها من المطالب العمالية، إذ جرى تنفيذ 384 احتجاجا عماليا اي ما نسبته 46 بالمائة من مجمل الاحتجاجات لهذا الهدف، سجلت الغالبية العظمى منها في القطاع العام كاعتصام العاملين في البلديات واحتجاجات العاملين في المؤسسات والهيئات المستقلة، وتوزعت الاحتجاجات التي كانت تطالب بزيادة الأجور على عدد من القطاعات الاقتصادية كان أهمها قطاع البلديات و قطاع الصحة وقطاع الغزل والنسيج وقطاع الصناعة ثم قطاعات المياه والمياومة والكهرباء والخدمات حسب النسب الآتية 80.4 بالمائة و 76.7 بالمائة و 72.7 بالمائة و 65.2 بالمائة و 63.2 و 53.1 بالمائة و 53.1بالمائة و 42.3 على التوالي.

وتعد مسألة الأجور وانخفاضها من المسائل ذات الأولوية في الأردن، إذ يتسم سوق العمل الأردني بانخفاض مستويات الأجور فيه، إذ يحصل ما يزيد عن نصف العاملين بأجر في الاردن على اجور شهرية تقل عن 300 دينار شهريا، وثلاثة اربع العاملين بأجر يحصلون على أجور تقل عن 400 دينار شهريا[3]، مع العلم أن هذه الأرقام تقارب مستويات الفقر المطلق في الأردن وفق الإحصاءات الرسمية، إذ ان الأسرة المعيارية التي لا تستطيع أن تنفق 350 دينارا شهريا يمكن تصنيفها ضمن الأسر الفقيرة.[4] وتشير العديد من الدراسات والتقارير أن أعداد كبيرة من العاملين في الأردن يحصلون على أجور شهرية تقل عن الحد الأدنى للأجور المنخفض أصلاً، الأمر الذي يشير بوضوح أن غالبية العاملين بأجر في الأردن يصنفون ضمن العمالة الفقيرة.[5]

هذا وبلغت نسبة الاحتجاجات العمالية المطالبة بمجموعة من المنافع مع بعضها البعض 30% بواقع 248 احتجاج من مجمل الاحتجاجات العمالية وقد شملت هذه المطالب تحسين شروط الصحة والسلامة المهنية وتحسين ظروف العمل والسكن بشكل عام ، وسُجلت غالبية هذه الاحتجاجات في القطاع العام كاحتجاج الأطباء ومطالبتهم بإقرار النظام الخاص بهم لتحسين المستوى المعيشي لهم، واحتجاج العاملين في قطاعات الصيدلة والبنوك والنقل.

وكان من أهم القطاعات الاقتصادية المطالبة بجملة من المنافع قطاع الصحة تلاه قطاع العاملين في الكهرباء ثم قطاعات البنوك وعمال المياومة والمياه .

وجاء الاحتجاج على الانظمة والقوانين في سياق الاحتجاجات العمالية التي تم تنفيذها بنسبة 11بالمائة وبواقع 88 احتجاج، وتوزع هذا النوع من الاحتجاجات على عدد من القطاعات الاقتصادية كان اهمها

3. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي 2010.
4. تم احتسابها من البيانات الخاصة بدراسة الفقر في الأردن التي أعلن عن بعض نتائجها من قبل دائرة الإحصاءات العامة في عام 2011.
5. مركز الفنيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، عدد من تقارير المرصد العمالي 2011-2010.

قطاع البنوك وقطاع التعليم وقطاعات النقل و الاعلام. ما الاحتجاجات العمالية المطالبة بالتثبيت في أماكن العمل فقد بلغت نسبتها 10 بالمائة من مجمل الاحتجاجات وبواقع 85 احتجاجاً تركزت في عدد من القطاعات أهمها قطاع عمال المياومة وقطاعات الزراعة والبلديات. تلاها الاحتجاجات العمالية على الفصل من العمل بنسبة 6% بواقع 51 احتجاج كان اغلب هذه الاحتجاجات لمفصولي شركة مياهنا والبالغ عددهم 28 مفصولاً. ثم قطاعي البنوك والاعلام.

وتعكس الاحتجاجات الناجمة عن الفصل من العمل فقدان الإحساس بالأمان الوظيفي نتيجة الإجراءات التعسفية التي يتخذها بعض أرباب العمل بحق العاملين وهي إجراءات ييسرها قانون العمل الأردني في نص المادة 31 والتي تتيح لأرباب العمل فصل العمال بشكل فردي أو جماعي في إطار ما يسمى "إعادة الهيكلة".

ومن خلال عملية رصد الاحتجاجات التي قام بها فريق عمل المرصد العمالي الاردني خلال عام 2011 استجدت قضية مطلبية لم يتم رصدها مسبقا تمثلت بالمطالبة بتوفير فرص عمل، حيث بلغت نسبتها 5% وبواقع 40 احتجاج عمالي قام بها العاطلون عن العمل الى جانب مطالبة عدد من العاملين ارباب عملهم بتوفير فرص عمل لأبناء مناطقهم، تركزت هذه المطالبات في عدد من القطاعات أهمها قطاع العاطلين عن العمل بنسبة 88.6 بالمائة.

أما بخصوص الاحتجاجات العمالية المطالبة بإصلاح اتحاد عمال نقابات الأردن أو تأسيس نقابات فقد بلغت نسبتها 5 % من مجمل الاحتجاجات وبواقع 38 احتجاجا نفذها العاملون من مختلف القطاعات في جميع أنحاء المملكة. فيما توزعت باقي الاحتجاجات العمالية على الاحتجاج على ضرب العاملين والعودة إلى بلدانهم التي ظهرت في صفوف العاملات الاجنبيات في المنازل إضافة إلى الاحتجاج على بعض أساليب التعامل وتحسين شروط الصحة والسلامة المهنية.

جدول (3) توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2011 حسب أهدافها *

أهداف الاحتجاجات العمالية	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية
المطالبة بزيادة الأجور	348	% 46
المطالبة بمجموعة من المنافع(المطالب)	248	% 30
الاحتجاج على الأنظمة والقوانين	88	% 11
المطالبة بالتثبيت في مكان العمل	85	% 10
الاحتجاج على الفصل من العمل	51	% 6
المطالبة بتوفير فرص عمل	40	% 5
تأسيس نقابات جديدة واصلاح النقابات الموجودة	38	% 5
مطالب أخرى	27	% 3

•مجموع اعداد الاحتجاجات في هذا الجدول لا يساوي 829 احتجاج لان بعض الاحتجاجات كانت تستهدف تحقيق اكثر من هدف واحد، وتم تفكيكها لغايات منهجية لمعرفة اكثر الاهداف تكرارا

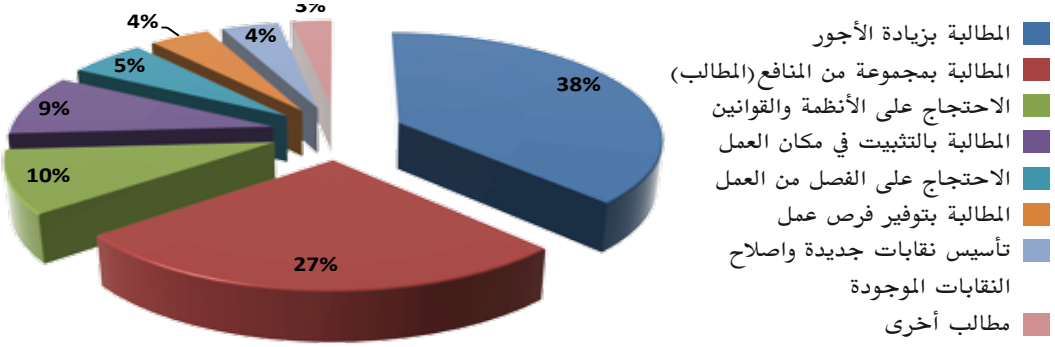

عدد أيام الاحتجاجات العمالية

تفاوتت مدد الاحتجاجات العمالية في الاردن وفقا للقائمين عليها ومطالبهم وآلية التعامل معها وتراوحت أيام الاحتجاجات العمالية ما بين يوم واحد و تسعة وستين يوما حيث بلغ عدد الاحتجاجات العمالية التي لم تستمر لأكثر من يوم واحد 477 احتجاجا عماليا بنسبة 57.5% ، أما الاحتجاجات العمالية التي استمرت لمدة يومين الى ثلاثة أيام فكانت 122 احتجاجا عماليا بنسبة 14.7 بالمائة، والاحتجاجات العمالية التي استمرت من أربعة أيام خمسة أيام متتالية كان عددها 38 احتجاجا وبنسبة 4.6%، أما عدد الاحتجاجات العمالية التي استمرت من 6 أيام إلى 10 أيام متتابعة فكانت 42 احتجاجا وبنسبة 5.1%، ثم الاحتجاجات العمالية التي استمرت من احد عشر يوما الى خمسة عشر يوما متواصلة فكان عددها 25 وبنسبة 3%. أما الاحتجاجات العمالية التي تراوحت مدة الاحتجاج فيها ما بين 16 – 20 يوما كان عددها 7 احتجاج وبنسبة 0.8% ، والاحتجاجات التي تجاوز احتجاج عمالها لأكثر من 20 يوما كان عددها 17 وبنسبة 2.1، أما التهديدات العمالية فبلغ عددها 101 وبنسبة 12.2 % من الاحتجاجات.

جدول (4) توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2011 حسب عدد ايام الاحتجاج

مدة الاحتجاج بالأيام	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية
يوم واحد	477	% 57.5
من يومين الى ثلاثة أيام	122	% 14.7
من أربع الى خمسة أيام	38	% 4.6
من 6 – 10 أيام	42	% 5.1
من 11 – 15 يوم	25	% 3
من 16 – 20 يوم	7	% 0.8
أكثر من 20 يوم	17	% 2.1
التهديد بالاحتجاج	101	% 12.2

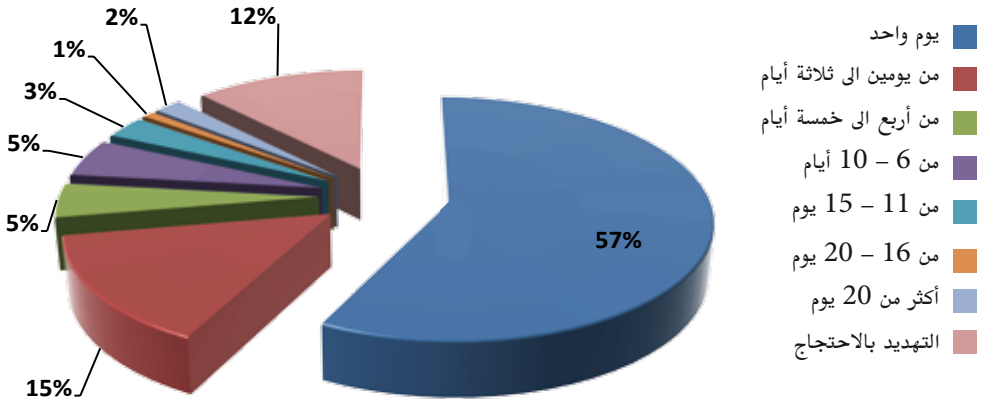

توزيع الاحتجاجات العمالية على القطاعات الاقتصادية

توزعت الاحتجاجات العمالية التي جرت عام 2011 على غالبية القطاعات الاقتصادية وبدرجات متفاوتة، إذ شكلت احتجاجات العاملين في قطاع الخدمات النسبة الأكبر من الاحتجاجات العمالية بنسبة 21.1% من مجمل الاحتجاجات وبواقع 175 احتجاجا تركزت في المحاكم على اختلافها والعاملين في الضمان الاجتماعي والمؤسسات الخدمية على اختلافها الذين يعانون من ظروف عمل صعبة لهذا قرروا الاحتجاج والمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية والإدارية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

تلاها احتجاجات العاملين في قطاع النقل بنسبة 15.1% بواقع 125 احتجاجا تركزت غالبيتها على تطبيق تعليمات معينة مثل نقل خطوطهم وتغيير مسارها، إلى جانب ذلك المطالبة بزيادة أجور الخطوط التي يعملون عليها. أما قطاع التعليم فبلغت نسبة الاحتجاج فيه 8.3% وبواقع 69 احتجاجا عماليا حيث تركزت أهم مطالبهم بتأسيس نقابة خاصة بالمعلمين إلى جانب الاعتراض على عدد من القرارات الصادرة من قبل إداراتهم. تلا ذلك الاحتجاجات في قطاع الصناعة، إذ بلغت نسبة الاحتجاجات فيه 8% وبواقع 66 احتجاجا للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية ورفع الأجور وتحصيل مجموعة من الحوافز والبدلات.

أما قطاع البلديات فبلغت نسبة الاحتجاجات 6.8% وبواقع 56 احتجاج طالب فيها العاملون برفع أجورهم وتثبيتهم في أماكن عملهم إلى جانب صرف بدل خطورة. وتلا البلديات احتجاجات العاملين في قطاع الصحة بنسبة 5.2 بالمائة وبواقع 43 احتجاج طالب أغلبها بإقرار النظام الخاص كمطالبة الأطباء والصيادلة العاملين في القطاع الحكومي. ما العاملين في قطاع المياه فبلغ عدد احتجاجاتهم 38 احتجاجا عمالي بنسبة 4.6 بالمائة للمطالبة بصرف بدل خطورة وعلاوة عمل إضافي، وتلا ذلك احتجاجات

الباحثين عن عمل ممن يعانون من البطالة بنسبة 4.7 بالمائة وبواقع 35 احتجاجا عماليا مطالبين فيها بتوفير فرص عمل لهم وهذه الاحتجاجات شملت محافظات المملكة كافة.

وتبعهم احتجاجات قطاعي الانشاءات والزراعة بنسبة 4.14% وبواقع 34 احتجاجا عماليا حيث تركزت مطالبهم على زيادة رواتبهم الى جانب المطالبة برفع أسعار المنتجات الزراعية. ما قطاع العاملين على نظام المياومة فقد شكلت احتجاجاتهم ما نسبته 3.9 وبواقع 32 احتجاج عمالي للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وإقرار العديد من الحوافز والامتيازات، إلى جانب المطالبة بالتثبيت. ثم جاء قطاع الاعلام إذ بلغ عدد احتجاجات العاملين فيه 24 احتجاج بنسبة 2.9 % من مجمل الاحتجاجات، للمطالبة بتحسين الوضع المعيشي الى جانب الاعتراض على العديد من السياسات والقرارات الادارية، كان اطول هذه الاحتجاجات الاعتصام الذي نفذه العاملين في صحيفة الرأي.

ثم جاءت احتجاجات العاملين في قطاعات الغزل والنسيج والبنوك والكهرباء بنسب 2.7 % و 1.9% و 1.6 % وبواقع 22، 16، 13 احتجاجا عماليا على التوالي. ويشار هنا ان 47 احتجاجا عماليا بنسبة 5.7 % تم تنفيذها للمطالبة بإصلاح اتحاد نقابات عمال الأردن والنقابات العمالية الأعضاء فيه وتعديل الأنظمة الداخلية وللمطالبة بإنشاء نقابات خاصة بهم.

جدول (5) توزيع الاحتجاجات العمالية لعام 2011 حسب القطاعات الاقتصادية

مدة الاحتجاج بالأيام	عدد الاحتجاجات	النسبة المئوية
قطاع الخدمات	175	% 21.1
قطاع النقل	125	% 15.1
قطاع التعليم	69	% 8.3
قطاع الصناعة	66	% 8.0
قطاع البلديات	56	% 6.8
قطاع الصحة	43	% 5.2
قطاع المياه	38	% 4.6
قطاع العاطلون عن العمل	35	% 4.2
قطاع الزراعة	34	% 4.1
قطاع الانشاءات	34	% 4.1
قطاع عمال المياومة	32	% 3.9
قطاع الاعلام	24	% 2.9
قطاع الغزل والنسيج	22	% 2.7
قطاع البنوك	16	% 1.9
قطاع الكهرباء	13	% 1.6
أخرى	47	% 5.7

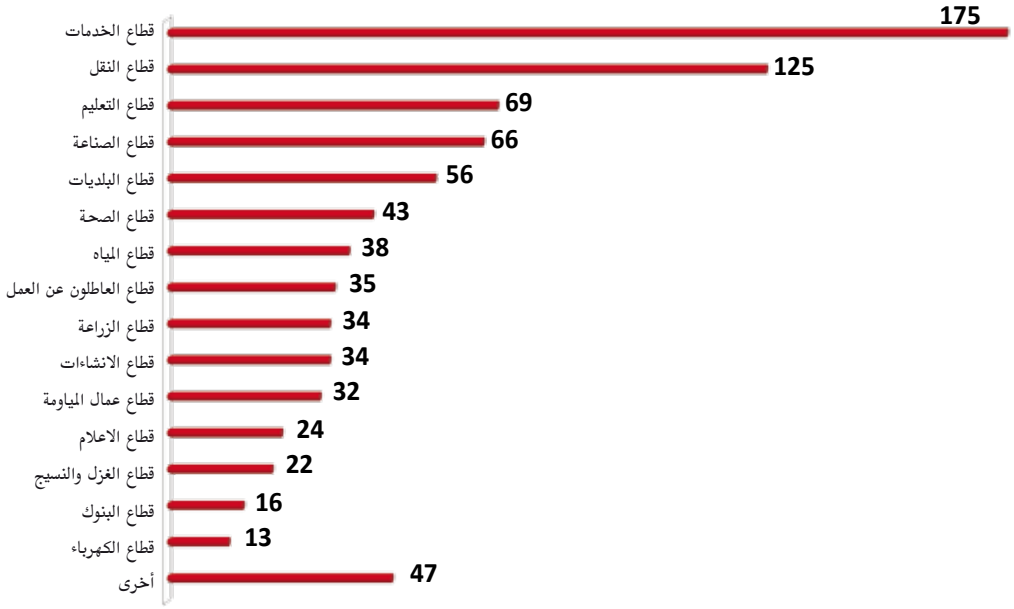

تعامل الحكومة مع الاحتجاجات العمالية

بالرغم من أن الغالبية الساحقة من الاحتجاجات العمالية التي تم تنفيذها خلال عام 2011 لم يتم وقفها بالقوة كما كان يحدث في سنوات سابقة مثل الاعتداءات التي تمت على عمال الميناء عام 2009 وعمال المياومة في العوام 2009 و 2010، ويعد هذا تطورا ملموسا في اسلوب طريقة تعامل الحكومة واجهزتها مع الاحتجاجات الاجتماعية بشكل عام والاحتجاجات العمالية بشكل خاص، الا أن هنالك بعض الإجراءات الحكومية ضد بعض الاحتجاجات العمالية شوهت صورة بعض الاحتجاجات مثل تدخل رجال المن في منع وصول العديد من الحافلات من المحافظات للمشاركة في بعض اعتصامات المعلمين أثناء مطالبتهم بإنشاء نقابة للمعلمين، وكذلك التدخلات الحكومية غير المفهومة لكسر اضراب العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي احتجاجا على شمولهم ببرنامج اعادة الهيكلة، من خلال استبدال عاملي مؤسسة الضمان الاجتماعي بموظفين حكوميين من مؤسسات حكومية أخرى، والتي رافقها تهديدات بعقوبات وفصل من العمل إذا ما استمر العاملين في اضرابهم.

الخلاصة والتوصيات

يمكن تلخيص نتائج هذا التقرير على الشكل الآتي:

1. بلغ عدد الاحتجاجات العمالية التي تم تنفيذها في الأردن خلال عام 2011 (829) احتجاجا، مقارنة مع (139) احتجاجا في عام 2010.

2. تركزت غالبية الاحتجاجات العمالية في القطاع العام، إذ بلغت نسبة الاحتجاجات العمالية للعاملين في القطاع العام 58.5% من إجمالي الاحتجاجات بواقع 485 احتجاجاً، و 309 احتجاجا في القطاع الخاص بنسبة 37.3%، و 35 احتجاجا نفذ من قبل عاطلين عن العمل بنسبة 4.2 بالمائة.

3. انعزال غالبية النقابات العمالية المعترف بها رسميا عن الحراك العمالي، إذ أن الغالبية الساحقة من الاحتجاجات العمالية 98% تم تنفيذها من قبل مجموعات عمالية ونقابية ليس لها علاقة بالنقابات العمالية القائمة السبعة عشرة واتحادها العام، إذ بلغ عدد الاحتجاجات العمالية التي قامت بتنفيذها النقابات العمالية المعترف بها رسميا 17 احتجاج عمالي فقط.

4. ما يقارب نصف الاحتجاجات العمالية (46%) كانت تطالب بزيادة الأجور، تلاها الاحتجاجات اليت كانت تطالب بالعديد من المطالب، ثم الاحتجاج على القوانين والأنظمة، ثم التثبيت بالعمل ثم الاحتجاج على عمليات الفصل من العمل ولمطالبة بالحصول على فرص عمل.

تراوحت أيام الاحتجاجات العمالية ما بين يوم واحد و تسعة وستين يوما حيث بلغ عدد الاحتجاجات العمالية التي لم استمرت ليوم واحد 477 احتجاج عمالي بنسبة 57.5% .6. توزعت الاحتجاجات العمالية التي جرت عام 2011 على غالبية القطاعات الاقتصادية وبدرجات متفاوتة، إذ شكلت احتجاجات العاملين في قطاع الخدمات النسبة الأكبر من الاحتجاجات العمالية بنسبة 21.1% من مجمل الاحتجاجات تلاها قطاع النقل بنسبة 15.1% ثم قطاع التعليم بنسبة 8.3% ثم قطاع الصناعة بنسبة 8% ثم البلديات بنسبة 6.8%، وقطاع الصحة بنسبة 5.2 بالمائة وتوزعت باقي الاحتجاجات على قطاعات أخرى.

وفي ختام هذا التقرير فإن هنالك العديد من التوصيات التي من شأن الأخذ بها التخفيف من حدة الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون وتدفعهم للاحتجاج، وهذه التوصيات تتمثل فيما يأتي:

1. اعادة النظر بالنماذج التنمية التي تم تطبيقها خلال العقود الماضية بحيث تتركز منهجيات التنمية على خلق فرص عمل جديدة في القطاعين العام والخاص وتحسين شروط العمل بحيث تصبح شروط عمل لائقة.

2. تشديد الرقابة على كافة القطاعات من قبل مفتشي العمل للوقوف على الانتهاكات التي تمارس ضد العاملين فيه والحد منها، وضمان حصول العاملين على جميع حقوقهم المنصوص عليها في التشريعات العمالية الأردنية والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

3. العمل على رفع مستويات الاجور في القطاعين الخاص والعام لتتوائم مع مستويات الأسعار المرتفعة في الأردن بحيث تؤخذ بعين الاعتبار مؤشرات الفقر بعين الاعتبار.

4. تعديل مواد قانون العمل الأردني والمتعلقة بالفصل التعسفي، بحيث يتم إلزام الشركات بإرجاع العامل إلى عملة وزيادة قيمة التعويض للعامل حال ثبوت حالة الفصل التعسفي.

5. المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وفتح المجال أمام العمال لتشكيل نقاباتهم بكل حرية.

6. المصادقة على المعايير الدولية المنبثقة منظمة العمل الدولية والتي تتناول مختلف قضايا التأمينات الاجتماعية وعلى وجه الخصوص اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 لعام 1952 والمتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي.